الأمم المتحدة

A/HRC/45/L.49

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 October 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاتحاد الروسي*، باكستان، بنغلاديش، بيلاروس*، الصين*، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، مصر*، نيبال: مشروع قرار

45/... النهج المركّزة على الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل ديربان،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأن من الواجب معاملة جميع حقوق الإنسان على نحو يُتوخَّى منه الإنصاف والتكافؤ، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقيمته الأصيلتين فيه، وأن الإنسان هو محور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن ثَم ينبغي أن يكون هو المستفيد الرئيس منها وأن يشارك بنشاط في إعمال هذه الحقوق والحريات،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيزُ وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع وجوب مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يشدد على مسؤولية جميع الدول، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأفكار السياسية أو الأفكار الأخرى أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ يعرب عن القلق من أن التقدم في مجال التنمية يطبعه التفاوت، وأن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال مرتفعا على نحو غير مقبول، وأن أوجه عدم المساواة المستمرة والمتزايدة تحول دون التمتع الكامل والفعلي بجميع حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي قرار تاريخي بشأن مجموعة من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الإنسان وتفضي إلى التحول، واعترافها بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي – بطريقة متوازنة ومتكاملة،

وإذ يعترف بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030 أمران مترابطان يعزز أحدهما الآخر، وإذ يقر بأن خطة عام 2030 تتعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه وتتوخى تهيئة عالم يتسم بالاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة، والمساواة، وعدم التمييز، ويحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي، عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم،

وإذ يسلم بأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يفضي إلى تحسين مستويات المعيشة، ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون أوضاعاً هشة،

وإذ يؤكد من جديد أن تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات التي يواجهها عصرنا، وأن آثاره السلبية تقوض قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، وتترتب عليها طائفة من الآثار، المباشرة وغير المباشرة على السواء، في التمتع الفعلي بحقوق الإنسان،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن جائحة كوفيد-19 تزيد أوجه عدم المساواة القائمة تفاقما، ولأن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر هم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع الهشاشة والتهميش،

وإذ يعرب عن استيائه من تجدد ويلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك خطاب الكراهية، في مناطق عديدة من العالم، بما في ذلك تلك التي تظهر في جائحة كوفيد-19، وإذ يشدد على ضرورة مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك خطاب الكراهية،

وإذ يسلم بأن نظام الحماية الاجتماعية يسهم إسهاماً جوهريا في إعمال حقوق الإنسان للجميع، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة،

1- *يهيب* بجميع الدول أن تتبع نُهجا تركز على الإنسان في جهودها وفي استراتيجياتها وسياساتها الوطنية ذات الصلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تحقق لشعوبها حياة يسودها السلام والرخاء، وأن تكفل لكل فرد تحقيق إمكاناته في ظل الكرامة والمساواة، وتكفل ألا يتخلف فيها أحد عن الركب؛

2- *يؤكد من جديد* التزام جميع الدول بإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بوسائل منها القضاء على الفقر المدقع، ويشجع المجتمع الدولي على تعزيز جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات التي تسهم في الفقر المدقع؛

3- *يشدد* على أن تعزيز حقوق الإنسان ورفاه جميع الناس يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك وضع استراتيجيات وسياسات عامة على الصعيدين الوطني والدولي، تعالج أوجه عدم المساواة القائمة عن طريق توزيع الخدمات والموارد والبُنى التحتية توزيعا عادلا، فضلا عن ضمان المساواة في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل اللائق؛

4- *يهيب* بجميع الدول أن تعزز التنمية المستدامة بمشاركة نشطة وحرة وهادفة من جميع الشعوب، وأن توزع المنافع الناجمة عنها توزيعا عادلا، بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحسين رفاه جميع الناس باستمرار؛

5- *يسلم* بأنه من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب والمضي قدما بالجميع، يتعين اتخاذ إجراءات لتعزيز تكافؤ الفرص حتى لا يُحرم أي شخص من الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ويسلم أيضا أن تعزيز تكافؤ الفرص يسهم إلى حد كبير في التمتع بجميع حقوق الإنسان؛

6- *يشدد* على أهمية مكافحة أوجه عدم المساواة وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي التي توفر للجميع إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما الذين يعيشون أوضاعا هشة، ويؤكد أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والمشاركة النشطة للناس في الشؤون العامة وفي عمليات صنع القرار؛

7- *يسلّم* بما لتوطيد بناء المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة، التي تخلو من الخوف والعنف، من دور هام في تعزيز رفاه الجميع؛

8- *يهيب* بالدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أن تتخذ إجراءات حاسمة لمعالجة وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة على جائحة كوفيد- 19 وتأثيرها السلبي في إعمال كافة حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك مكافحة ما تفاقم خلال الجائحة من تمييز وعدم مساواة وفقر؛

9- *يؤكد* ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك خطاب الكراهية، وضرورة تعزيز التسامح والإدماج واحترام التنوع؛

10- *يطلب* إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تجري دراسة عن أفضل ممارسات الدول في اتباع نُهُج تركز على الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الحادية والخمسين.